الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4943 | الإثنين | غرة صفر 1446 هـ | 5 أغسطس 2024 م | السنة السابعة عشرة

ارتفاع مؤشر «ستاندرد أند بورز» المركب لدول مجلس التعاون 3.9 % خلال يوليو

«المركز»: أداء شهري إيجابي للسوق الكويتي مدفوعاً بانتعاش القطاع غير النفطي

- معدل التضخم المحلي خلال يونيو الماضي يسجل أبطأ وتيرة منذ نوفمبر 2020
- أسهم البنوك المحلية ترتفع 5.4 % على خلفية نتائج أرباح إيجابية في الربع الثاني
- ارتفاع قيمة المعاملات العقارية الفصلية في البلاد إلى 853 مليون دينار
- مؤشرات الأسهم في دبي وأبو ظبي ارتفعت 5.9 % و3.1 % على التوالي خلال الشهر الماضي
- تراجع التضخم وتباطؤ سوق العمل لا يزالان يعززان من فرص خفض «الفيدرالي» لأسعار الفائدة

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز»، في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر يوليو 2024، أن المؤشر العام للأسهم الكويتية سجل مكاسب خلال الشهر مدفوعة بالأداء الإيجابي للقطاع غير النفطي، واكتشاف احتياطي نفطي جديد، وتوجه الحكومة إلى إطلاق سوق ثانوي للسندات الحكومية. وعلى الرغم من تراجع الأسهم الأمريكية، متأثرة بتراجع أداء أسهم قطاع التكنولوجيا، حتى مع استمرار تراجع التضخم خلال الفترة، حافظت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على توقعات متفائلة للربع الثاني من عام 2024، حيث أظهرت تقارير الأرباح نتائج واعدة.

وارتفع مؤشر سوق الأسهم الكويتية بنسبة 4.4 % في يوليو، ليوسع مكاسبه منذ بداية العام إلى 6.2 %. وانتعش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الكويت في الربع الأول من عام 2024، حيث ارتفع بنسبة 4.7 % على أساس سنوي مقارنة بانكماش بنسبة 2.3 % في الربع السابق، مدفوعًا بالنمو الإيجابي في قطاع التصنيع، وفقًا للإدارة المركزية للإحصاء. وانخفض معدل التضخم في الكويت إلى 2.8 % على أساس سنوي في يونيو، وهو أبطأ وتيرة منذ نوفمبر 2020، منخفضًا من 3.2 % على أساس سنوي في الشهر السابق. وتباطأ مكون الأغذية والمشروبات مقارنة بالشهر السابق لكنه ظل مرتفعًا عند 5.6 % على أساس سنوي في يونيو، بينما تباطأ نمو مكون الإسكان بشكل ملحوظ إلى 0.9 % على أساس سنوي. وعزز اكتشاف مؤسسة البترول الكويتية نحو 3.2 مليارات برميل من احتياطيات النفط، أي ما يعادل ثلاث سنوات من إنتاج النفط في الكويت، تفاؤل المستثمرين، حيث يمكن أن تساعد الإيرادات المحتملة في تخفيف عجز الموازنة مستقبلاً. واتخذت الحكومة الكويتية خطوات أولية لإنشاء سوق لتداول السندات الحكومية. ومن المتوقع أن تدعم هذه المبادرة الإنفاق الرأسمالي وتؤسس منظومة قوية لإصدار الديون وتداولها في الكويت.

وتطرق تقرير «المركز» إلى ارتفاع أسهم البنوك الكويتية بنسبة 5.4 % على خلفية نتائج أرباح إيجابية في الربع الثاني من عام 2024. وفي القطاع المصرفي، حقق البنك الأهلي الكويتي أكبر مكاسب بنسبة 13.3 % عقب إعلانه عن أرباحه. وأعلن البنك الأهلي الكويتي عن صافي أرباح بلغ 29.06 مليون دينار كويتي «95.8 مليون دولار أمريكي» للنصف الأول من عام 2024، بزيادة 22 % على أساس سنوي. كما حقق بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي مكاسب بنسبة 5.7 % و4.5 % على التوالي في يوليو. وسجل بيت التمويل الكويتي صافي ربح بلغ 341.2 مليون دينار كويتي للنصف الأول من عام 2024، بزيادة 2.3 % على أساس سنوي. وسجل بنك الكويت الوطني زيادة بنسبة 3.3 % على أساس سنوي في صافي ربح الربع الثاني من عام 2024 إلى 145.8 مليون دينار كويتي، مدفوعًا بارتفاع الدخل التشغيلي وانخفاض المخصصات، على الرغم من أن هذا تم تعويضه جزئيًا بارتفاع المصروفات التشغيلية والضرائب. وخارج القطاع المصرفي، قاد سهم مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية المكاسب بين أسهم السوق الأول، حيث ارتفع بنسبة 21.0 % خلال الشهر.

وذكر التقرير ارتفاع قيمة المعاملات العقارية في الكويت بنسبة 27 % على أساس سنوي إلى 853 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من عام 2024، مدفوعة بمعاملات كبيرة عبر قطاعات السوق الرئيسية الثلاثة. وعلى العكس من ذلك، واصلت أسعار العقارات السكنية اتجاهها المعتدل، حيث انخفضت بنسبة 3.9 % على أساس سنوي خلال نفس الفترة.

وجاء أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي إيجابي في أغلبه في يوليو، حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي مكسبًا بنسبة 3.9 %. وباستثناء سوق عُمان وسوق البحرين، سجلت مؤشرات الأسهم الخليجية زيادات شهرية، مدعوماً بأرباح الشركات الإيجابية والتوقعات المتزايدة بخفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر. ومع ذلك، انخفض إجمالي ترسية المشاريع في منطقة الخليج بنسبة 19.7 % على أساس سنوي إلى 51.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2024، بسبب تراجع كبير في ترسية المشاريع في قطر وانخفاض حاد في صفقات العقود في الإمارات، كما ذكر موقع زاوية المتخصص.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشرات الأسهم في دبي وأبو ظبي ارتفعت بنسبة 5.9 % و3.1 % على التوالي خلال يوليو، مدفوعة في المقام الأول بالأداء الإيجابي في قطاعي البنوك والعقارات. ويتوقع المحللون نموًا في القروض وارتفاع هوامش الفائدة الصافية للبنوك الإقليمية في المستقبل القريب. وارتفع سعر سهم بنك أبو ظبي الأول بنسبة 4.7 % في يوليو، بعد أن أعلن البنك عن صافي ربح للربع الثاني من عام 2024 بلغ 4.26 مليار درهم، متجاوزًا تقديرات المحللين. وارتفعت أسهم إعمار للتطوير وإعمار العقارية بنسبة 6.1 % و5.2 % على التوالي، مدعومة بتنفيذ قوي للمشاريع ومشاريع مرتقبة في النصف الأول من عام 2024. وقفز سعر سهم الدار العقارية بنسبة 18.1 %، مدعومًا بتعيين رئيس تنفيذي جديد. ورغم تعديل صندوق النقد الدولي لتوقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي في 2024 إلى 1.7 % بسبب خفض إنتاج النفط، فقد ارتفع مؤشر تداول السعودي بنسبة 3.7 % في يوليو. ومع ذلك، انخفض سعر سهم أرامكو السعودية بنسبة 1.1 % وسط توقعات بانخفاض أرباح الربع الثاني من 2024 بسبب خفض الإنتاج. وسجل مؤشر الأسهم القطرية ارتفاعا بنسبة 1.9 %، حتى مع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد.

ولفت «المركز» في تقريره إلى أن الأسواق العالمية والأمريكية شهدت شهرًا إيجابيًا معتدلًا. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 1.1 % بعد أن أشار رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول إلى تخفيضات محتملة في أسعار الفائدة في سبتمبر، مشيرًا إلى انخفاض التضخم من اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في 31 يوليو. وزاد الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأمريكي بنسبة 2.5 % على أساس سنوي في يونيو، بانخفاض طفيف عن ارتفاع بنسبة 2.6 % في مايو 2024. كما انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.1٪ على أساس شهري في يونيو، وهو أول انخفاض شهري له منذ أربع سنوات. نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.8 % على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024، متجاوزًا تقديرات الإجماع البالغة 2 %. ومع ذلك، انخفض مؤشر ناسداك في مجال التكنولوجيا بنسبة 1.6 % لهذا الشهر وسط تقارير أرباح تيسلا وألفابت، فضلاً عن دوران القطاع إلى أسهم النمو المنخفضة القيمة نسبيًا. وشهد مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انتليجنس «MSCI» للأسواق الناشئة خسارة هامشية بلغت 0.1 %، متأثرًا بانخفاض بنسبة 1 % في الأسهم الصينية وسط الأزمة المصرفية في البلاد وتباطؤ التعافي الاقتصادي. وفي الصين، تباطأ النمو الاقتصادي إلى 4.7 % على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024، انخفاضًا من 5.3 % في الربع الأول من عام 2024، مما أثار المخاوف بشأن تعافيه. ولدعم الاقتصاد، خفض البنك المركزي الصيني العديد من أسعار الفائدة الرئيسية خلال الشهر.

وفي يوليو، أغلق العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات عند 4.09 %، بانخفاض 27 نقطة أساس. وكان هذا الانخفاض مدفوعًا بتراجع التضخم وإشارات من الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ألمحت إلى خفض محتمل لأسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، انخفض العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل عامين بنحو 42 نقطة أساس إلى 4.29 %، مما أدى إلى تضييق الفارق بين السندات لأجل عشر سنوات وعامين إلى 20 نقطة أساس، انخفاضا من 35 نقطة أساس في نهاية يونيو.

وفي تناوله لأسعار النفط، ذكر «المركز» أن سعر النفط استقر عند 80.7 دولار أمريكي للبرميل في يوليو، بانخفاض 6.6 %. وضغطت المخاوف بشأن ضعف الطلب العالمي، وخاصة في الصين، على أسواق النفط. كما أدى تراجع التوترات الجيوسياسية نسبياً إلى الحد من ارتفاع الأسعار. وتظل التوقعات قصيرة الأجل لأسعار النفط متفاوتة. ويتوقع مورغان ستانلي أن تتراوح أسعار النفط في منتصف إلى أعلى مستوياتها في السبعينيات بحلول عام 2025 مع تحول ضيق السوق الحالي إلى فائض بسبب الزيادات المحتملة في الإنتاج من مصادر أوبك وغير أوبك. في المقابل، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط الأسعار حوالي 89 دولار أمريكي للبرميل في النصف الثاني من عام 2024، ارتفاعًا من متوسط 84 دولار أمريكي في النصف الأول، بناءً على توقعاتها باستمرار السحب من مخزونات النفط العالمية.

ويرى تقرير «المركز» أن تراجع التضخم وتباطؤ سوق العمل التدريجي لا يزالان يعززان من فرص خفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن تقارير الأرباح غير الإيجابية من شركات التكنولوجيا الأميركية قد تدفع المستثمرين إلى التحول إلى القطاعات ذات الأداء الضعيف إذا أظهرت أرباحها المستقبلية مرونة نسبية. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تتابع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نتائج الأرباح المقبلة. وتعد أي إشارات إيجابية أخرى لخفض أسعار الفائدة قد تعزز أسعار النفط والأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

المؤشر العام للأسهم الكويتية يسجل المكاسب خلال يوليو

مؤشرات البورصة تتأثر بالأسواق العالمية وتتلون بـ «الأحمر»

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الأحد؛ وذلك على وقع التراجعات التي طالت أسواق الأسهم الأوروبية والأمريكية في ختام الأسبوع الماضي.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 45. 143 نقطة ليبلغ مستوى 68. 7070 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 99. 1 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 14. 69 نقطة ليبلغ مستوى 43. 6002 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 14. 1 في المئة من خلال تداول 4. 72 مليون سهم عبر 4790 صفقة نقدية بقيمة 6. 8 مليون دينار «نحو 2. 26 مليون دولار».

كما انخفض مؤشر السوق الأول 12. 170 نقطة ليبلغ مستوى 34. 7695 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 16. 2 في المئة من خلال تداول 16. 141 مليون سهم عبر 9747 صفقة بقيمة 2. 45 مليون دينار «نحو 8. 137 مليون دولار».

في موازاة ذلك انخفض مؤشر «رئيسي 50» 48. 76 نقطة ليبلغ مستوى 19. 5862 نقطة بنسبة انخفاض 29. 1 في المئة من خلال تداول 46 مليون سهم عبر 3056 صفقة نقدية بقيمة 2. 6 مليون دينار «نحو 9. 18 مليون دولار».

يُشار إلى أن اللون الأحمر سيطر على مؤشرات الأسهم الأوروبية والأمريكية مع نهاية تعاملات جلسة الجمعة؛ إذ أثارت البيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة مخاوف من الركود.

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 53.85 مليون دينار، وزعت على 213.57 مليون سهم، بتنفيذ 14.54 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 12 قطاعاً في مقدمتها التكنولوجيا بـ4.91 %، بينما استقر قطاع الرعاية الصحية.

تراجع سعر 98 سهماً على رأسها «كمفيك» بـ9.02 %، بينما ارتفع سعر 16 سهماً في مقدمتها «بيان» بـ11.48 %، بعد تحولها للربحية فصلياً، واستقر سعر 6 أسهم.

وجاء سهم «بيتك» المتراجع 2.18 % في مقدمة نشاط التداولات بـ22.88 مليون سهم، وسيولة بقيمة 16.50 مليون دينار.

أرباح «منشآت» تتراجع 26 % خلال الربع الثاني

تراجعت أرباح شركة منشآت للمشاريع العقارية خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 26 % على أساس سنوي؛ وفق بيان للبورصة أمس الأحد.

بلغت أرباح «منشآت» في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 2.27 مليون دينار، مقابل 3.07 مليون دينار ربح الربع الثاني من عام 2023.

وحققت الشركة ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 4.69 مليون دينار، بانخفاض 5 % عن مستواها في الستة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 4.92 مليون دينار.

وعزا البيان تراجع الأرباح إلى انخفاض الحصص من نتائج أعمال شركة زميلة، وتسجيل خسائر غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وكانت أرباح الشركة قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 31 % 2.42 مليون دينار، مقابل 1.85 مليون دينار ربح الربع ذاته من عام 2023.